

## المخلص

### " آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان "

لم يمنع ميثاق الأمم المتحدة من تشكيل منظمات إقليمية ، إذ نجد أن المادة (٥٢) منه نصت على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج أمور حفظ السلام و الأمن الدوليين ما دامت نشاطاتها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها " . و لا تعد المنظمات الإقليمية بديلاً عن الأمم المتحدة بل نجد أنها تلعب دوراً مكملاً لها، إذ أن هذه المنظمات الإقليمية تستند إلى مبرر وجودها من مجموعة القواسم المشتركة السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية للدول المشكلة لها، والى جانب الاهتمامات المتعددة لهذه المنظمات ، نجد أن حقوق الإنسان قد حظيت بإهتمام كبير على المستوى الإقليمي ، وذلك بهدف الاستجابة للثقافات التي تتميز بها هذه المجموعات الثقافية عن طريق إضافة لمسات إضافية تميزها عن الوثائق الدولية ، إذ نجد أنها كانت الإنطلاقة الأولى لهذا الاهتمام من القارة الأوروبية وكان مجلس أوربا هو الرائد في هذا المجال ، وسرعان ما انتشر هذا الاهتمام في القارة الأمريكية و الأفريقية والجامعة العربية أخيراً.

إن دراسة موضوع آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان و الإحاطة بمجمل تفاصيله اقتضى تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول ، خصص الفصل الأول لبحث تشكيل المحاكم الدولية الإقليمية المختصة بحقوق الإنسان واختصاصاتها وقسم على مبحثين تناول المبحث الأول تشكيل المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان ، أما المبحث الثاني فقد تناول اختصاصات المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان .

أما الفصل الثاني فقد خصص لبحث الأصول الاجرائية لممارسة المحاكم الدولية الإقليمية المختصة بحقوق الإنسان لاختصاصاتها وقسم على ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول لبيان أصول تقديم الشكوى إلى المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان ، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لبيان أصول النظر في الشكوى عند المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان ،

وتناول المبحث الثالث الأصول الخاصة بطلب الآراء الاستشارية لدى المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان .

اما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لبيان صور الفصل في القضايا المعروضة على المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان ، وهو مقسم على مبحثين ، تناول المبحث الأول التسوية الودية وشطب الشكوى لدى المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان ، والمبحث الثاني تناول صدور الحكم وتنفيذه لدى المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان .